

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للسعودية التابع لمجموعة S&P Global

ارتفاع أقوى في معدلات التوظيف بسبب ارتفاع الطلب

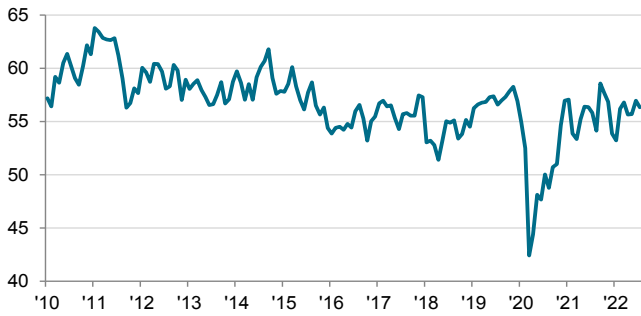
النتائج الأساسية

ارتفاع أعداد الوظائف بأسرع معدل منذ سبتمبر 2019

زيادات حادة في الإنتاج والطلبات الجديدة

استمرار قوة ضغوط التكلفة

مؤشر مدراء المشتريات مؤشر PMI لمصر للسعودية التابع لمجموعة S&P Global
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: S&P Global
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 21 يوليو 2022.

تعليق

صرّح ديفد أوين، الباحث الاقتصادي في S&P Global Market Intelligence، قائلًا:

"ظل مؤشر مدراء المشتريات في السعودية ثابتًا في منطقة النمو في شهر يوليو، مسجلًا 56.3 نقطة بعد أن وصل إلى أعلى مستوى في ثمانية أشهر مسجلًا 57.0 نقطة في شهر يونيو. واستمرت الأعمال الجديدة في الارتفاع بشكل كبير، مدعومة بتعافي الطلب وتحسن مبيعات التصدير. ونتيجة لذلك، توسع الإنتاج بشكل حاد وارتفعت أعداد الموظفين بأسرع وتيرة منذ شهر سبتمبر 2019، بعد فترة من الضعف في أسواق العمل منذ بدء جائحة كوفيد-19.

"واصلت الشركات مواجهة الضغوط الناتجة عن الارتفاع الحاد في تكاليف مستلزمات الإنتاج، ومع ذلك فقد ظل معدل التضخم قويًا على الرغم من تراجعته في شهر يونيو. وارتفعت أسعار الإنتاج بشكل قوي مما قد يؤثر على طلب السوق في المستقبل مع استمرار الضغوط التضخمية العالمية".

شهد القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط شهرًا آخر من النمو القوي في يوليو، مدعومًا بارتفاع أعداد العملاء وزيادة الإنتاج وزيادة المشتريات. وأدى الانتعاش المستمر إلى زيادة أسرع في التوظيف، مع تسارع معدل خلق فرص العمل إلى أقوى مستوياته منذ ما يقرب من ثلاث سنوات. ومع ذلك، ظلت الضغوط التضخمية قوية حيث سجلت كل من تكاليف مستلزمات الإنتاج ورسوم الإنتاج زيادات قوية.

سجل مؤشر S&P Global لمدراء المشتريات (PMI®) بالمملكة العربية السعودية، المعدل موسميًا، 56.3 نقطة في شهر يوليو، مما يشير إلى تحسن ظروف العمل للشهر الثالث والعشرين على التوالي. وعلى الرغم من انخفاضه من 57.0 نقطة سجلها في شهر يونيو، إلا أن المؤشر كان متوافقًا بشكل عام مع القراءات المسجلة في عام 2022 حتى الآن.

واصلت الشركات غير المنتجة للنفط في السعودية تسجيل ارتفاع ملحوظ في النشاط خلال شهر يوليو، على الرغم من تراجع معدل النمو بشكل طفيف منذ نهاية الربع الثاني وانخفاضه عن متوسط الدراسة. وكان عدد الشركات التي شهدت زيادة في النشاط خلال الشهر خمس أضعاف تلك التي شهدت انخفاضًا (25% مقابل 5%)، كما كان التوسع مرتبطًا بشكل أساسي بزيادة المبيعات والمشاريع الجديدة وزيادة التسويق.

كما ازدادت الأعمال الجديدة بشكل ملحوظ في شهر يوليو، حيث كان الارتفاع الأخير هو ثاني أسرع ارتفاع في ثمانية أشهر. وربطت الشركات زيادة المبيعات بتحسين ظروف السوق في الداخل وزيادة الطلب على الصادرات، حيث زادت الطلبات الأجنبية الجديدة بشكل قوي وإلى أقصى حد منذ شهر نوفمبر الماضي. استمر الطلب في الارتفاع على مستوى القطاع غير المنتج للنفط، حيث سجلت جميع الفئات الأربع الخاضعة للدراسة نموًا قويًا في المبيعات.

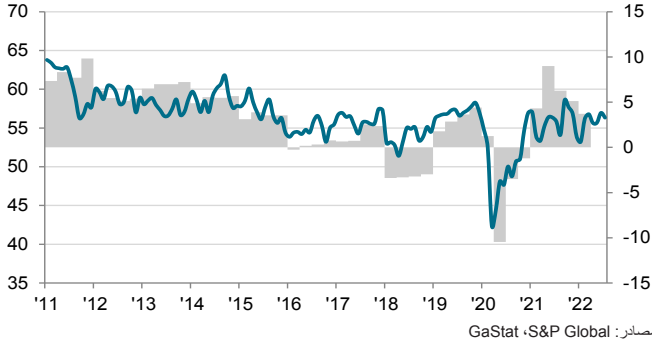
ومع تزايد الطلبات الجديدة بسرعة، تشجعت الشركات على رفع مستويات التوظيف بشكل أكبر في شهر يوليو، مما أدى إلى تمديد فترة النمو الحالية إلى أربعة أشهر. علاوة على ذلك، كانت وتيرة خلق الوظائف هي الأسرع منذ شهر سبتمبر 2019.

ونتيجة لزيادة عدد الموظفين وارتفاع الإنتاج، انخفض حجم الأعمال المتراكمة بشكل حاد في بداية الربع الثالث. وكان معدل الانخفاض هو أقوى معدل مسجل خلال ما يزيد قليلاً عن عامين. وقد ساعد الارتفاع الحاد والمتسارع في نشاط الشراء على الجهود المبذولة لإنجاز الطلبات غير المكتملة، حيث سعت الشركات أيضًا إلى زيادة مخزوناتهما للتعامل مع معدلات الطلب القوية.

تم تقصير مواعيد تسليم مستلزمات الإنتاج للشهر السادس على التوالي في شهر يوليو، حيث أفادت العديد من الشركات المشاركة بأن الموردين تمكنوا من تقليل مدد التسليم عند الطلب. في الواقع، كان التحسن العام في أداء الموردين هو ثاني أسرع تحسن خلال أربع سنوات تقريبًا. ونتيجة لذلك، ارتفع مخزون السلع المشتراة بسرعة، على الرغم من أن بيانات القطاعات تشير إلى أن هذا كان مدفوعًا بشكل أساسي بشركات الجملة والتجزئة.

■ الناتج المحلي الإجمالي
أسعار 2010 الثابتة، % سنة بسنة

■ مؤشر PMI
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



من ناحية الأسعار، أشارت أحدث بيانات الدراسة إلى أن الشركات استمرت في مواجهة زيادة سريعة في تكاليف مستلزمات الإنتاج. انخفض معدل التضخم في شهر يوليو، لكنه ظل ثاني أسرع معدل منذ شهر أغسطس 2020. وأظهرت الأدلة المنقولة أن ارتفاع أسعار النفط والمواد كان المحرك الرئيسي للتضخم، في حين ارتفعت أجور الموظفين بأقصى وتيرة منذ شهر فبراير 2018.

تم ترحيل الزيادة الطفيفة في التكاليف إلى العملاء إلى حد كبير كما يتضح من زيادة قوية أخرى في متوسط أسعار المنتجات. وتسارع الارتفاع بشكل طفيف إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر، وسجلت شركات الجملة والتجزئة أكبر ارتفاع.

وأخيراً، قدمت الشركات غير المنتجة للنفط توقعات قوية للنشاط المستقبلي في شهر يوليو، وتراجعت درجة التفاؤل بشكل هامشي، لكنها ظلت ضمن الأرقى منذ بدء الوباء. وأرجع غالبية أعضاء اللجنة تطلعاتهم نحو ارتفاع مستويات الإنتاج إلى تحسن حالة الطلب.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447030
sabrina.maveen@spglobal.com

S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com.
لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للسعودية التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التقصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونسبة النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات من منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global و/أو الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، ويتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو المعارضة، أو النتيجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing و (PMI) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها و/أو الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات («المحتوى») بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون («موفر المحتوى») دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توافره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سوء (إجمال أو غير ذلك)، بعض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. إن يتحمل موفر المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.